# أثر الانفتاح على النمو الاقتصادي في دول جنوب المتوسط باستخدام تحليل بيانات البانل

## (Panel Data Analysis) خلال الفترة 1980-2012

**أ. رفيق نزاري، أ.د.هارون الطاهر**

**جامعة باتنة1**

**الملخص:**

تهدف الدراسة إلى قياس تأثير الانفتاح على النمو الاقتصادي لعينة من دول جنوب المتوسط للفترة 1980-2012، ولتحقيق هذا الهدف تم الاعتماد على أسلوب تحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data). تبين من خلال التحليل الساكن أن نَموذج ٱلتأثيرات الثابتة(REM) هُو ٱلأكثر مَلائمة للدراسة، وهذا دليل على عدم تجانس الخصائص المقطعية والزمنية لتلك الدول، وتم تحديد المعلمات الخاصة بالعلاقة طويلة المدى باستخدام طريقة المربعات الصغرى المحددة كليا (FMOLS) بعدما كشفت نتائج التحليل الديناميكي عن وجود تكامل مشترك وعلاقة طويلة وموجبة للنمو بكل من الانفتاح التجاري والاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهو ما يتوافق مع نظريات النمو الداخلي وبعض الدراسات التطبيقية السابقة. ونبهت الدراسة إلى ضَرورة تَحقيق ٱلتوازن بَين هَدف ٱلنمو والانفتاح الاقتصادي، تَأخذ فَي الاعتبار الآثار الاقتصادية الاجتماعية والسياسية.

**Abstract**

The study aims to measure the effect of openness on economic growth for a sample of the South Mediterranean countries for the period 1970-2012, in order to achieve this goal have been relying on the method of analysis of cross-sectional time-series data (Panel Data). Static analysis found that fixed effects model (REM) is most appropriate for the study, this guide on heterogeneity characteristics of cross-sectional and time for those States, and selected parameters for long-term relationship by using the least-squares method identified through (FMOLS) after dynamic analysis results revealed the existence of a co- integration and long relationship and positive growth trade openness and positive foreign direct investment, and is consistent with theories of endogenous growth and some applied studies earlier. The study points out the need for a balance between growths, economic openness, taking into account the economic impacts, social and political.

## مقدمة:

اتسمت نهاية القرن العشرين وبداية الألفية الثالثة بعولمة الأنشطة الاقتصادية التي طالت الجوانب التجارية والمالية للاقتصاد العالمي، فألغيت بذلك القيود أمام حركة التبادل التجاري الدولي، ودولت الأنشطة الإنتاجية وأزيلت الحواجز أمام حركة رؤوس الأموال عبر الحدود. أمام وضع كهذا، اتسعت الهوة بين الدول المتقدمة المستأثرة بالقسط الأكبر من مكاسب النمو نظرا لقدراتها التنافسية العالية، والدول النامية التي لا تزال تعاني من ضعف مواردها الاقتصادية والمؤسسية والبشرية، حدت من قدرتها على التكيف مع متطلبات العولمة، وأبطأت من عملية انفتاحها وهو ما أضعف قدرتها على النمو، وأخضع نمط تنميتها للمؤثرات الخارجية.

ورغم ذلك، فإن هناك دولا نامية استطاعت أن تتفاعل إيجابيا مع الوضع الجديد، بتحقيقها لمزايا تنافسية، ما مهد لها الخروج من دائرة التنمية على أساس قاعدة الموارد الطبيعية. وقد أعطى ذلك انطباعا بأن عملية الاندماج في الاقتصاد العالمي أمر ممكن في ظل سياسات وخطط ورؤى واضحة المعالم ومحددة الأهداف. في هذا السياق، حاولت دول جنوب المتوسط الاندماج ومواكبة موجة التحرير من خلال تطبيقها لحزمة إصلاحات اقتصادية حققت بعض التوازنات الاقتصادية الكلية، إلا أنها لم تنجحفي جوانب أخرى كالنمو والاستثمار فكانت محدودة الأثر على هياكل الإنتاج وعلى القدرة التنافسية لهذه الاقتصاديات، خاصة في ظل انفتاح منفرد على الخارج، من خلال اتفاقات شراكة أحادية مع الاتحاد الأوروبي.

وما يلاحظ أن أغلب دول المنطقة لا تزال تحقق نسب نمو متدنية ودرجة استقطاب محتشمة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، مع تنويع محدود لهيكل صادراتها في مقابل حجم واردات كبير ما فتئ يستنزف نسبة هامة من مداخلها. ومن هذا

المنظور، يظهر جليا من خلال العرض السابق أهمية دراسة وتقييم العلاقة بين سياسة الانفتاح والنمو الاقتصادي، وتحديد اتجاهات هذه العلاقة في دول الضفة الجنوبية للبحر المتوسط.

**إشكالية الدراسة:**

إن تعثر الجهود التنموية لمعظم دول جنوب المتوسط، وعجزها عن التفاعل الإيجابي مع مستجدات المناخ الاقتصادي الدولي الجديد يحتم التفكير في أسباب هذا الإخفاق بغرض البحث عن حلول لها، وهو ما حاولت هذه الدراسة تحليله من خلال الإجابة عن التساؤل الجوهري التالي:

– ما هي الآثار الناجمة عن سياسات الانفتاح الاقتصادي على النمو في دول الضفة الجنوبية للبحر المتوسط؟

بناء على هذا التساؤل يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- هل هناك توافق لتلك الآثار مع طبيعة العلاقة النظرية بين الانفتاح والنمو الاقتصادي؟
- هل توجد علاقة سببية متجهة بين الانفتاح الاقتصادي ببعديه المالي والتجاري والنمو الاقتصادي في بلدان جنوب المتوسط؟

**أهداف الدراسة:**

–اختبار العلاقة التفاعلية بين درجة الانفتاح وتطور أحجام الاستثمار الأجنبي والتجارة الخارجية ومعدلات النمو الاقتصادي في دول جنوب المتوسط لمعرفة مدى ودرجة تأثيرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية؛

-إبراز مدى التكافؤ والتباين بالنسبة للاقتصاد الجزائري مقارنة بدول جنوب المتوسط؛

**منهجية الدراسة:**

بالنظر إلى طبيعة الدراسة والمتمثلة في اختبار مدى تأثير الانفتاح على مؤشرات النمو الاقتصادي في دول جنوب المتوسط، تم استخدام الأسلوب الوصفي والتحليلي لمراجعة المادة العلمية المستقاة من شتى المصادر والمراجع العلمية التي عنيت بالتأصيل النظري لمفهومي الانفتاحا لاقتصادي والنمو والعلاقة المتبادلة بينهما، كما تم استخدام نماذج الاقتصاد القياسي لتغطية محاور الدراسة التطبيقية.

**أولا: الإطار النظري و الدراسات السابقة:**

لقد أكدت بعض النظريات الاقتصادية على الدور المهم لمؤشر الانفتاح الاقتصادي في تحريك عجلة النمو، إلا أن ثمة دراسات تطبيقية أخرى لا تزال تشكك في جدوى الانفتاح كعملية منتجة. ولإزاحة الغموض الذي يكتنف هذه العلاقة، ستسعى هذه الدراسة في البداية لاستقصاء المعرفة الحالية، بتسليط الأضواء على العلاقة النظرية لكل من الانفتاح والنمو الاقتصادي، والدراسات التطبيقية لكليهما، لتكوين صورة شاملة عن العلاقات التشابكية بين المفهومين.

**1-الانفتاح المالي والنمو الاقتصادي:**

انكبت الدراسات النظرية على بحث العلاقة بين الانفتاح المالي والنمو الاقتصادي منذ إسهامات (Goldsmith ,1969) والباحثان ( McKinnon & Shaw,1973) في توصيف معنى الكبح المالي (Financial Répression)، وآثاره الجانبية كنقيض لفلسفة التحرير المالي. ومنذ ذلك الحين، توالت الدراسات النظرية في التأكيد على الدور الايجابي للانفتاح المالي في دعم معدلات النمو الاقتصادي في

الدول التي شهدت أسواقها المالية وحسابها الرأسمالي عموما انفتاحا وتحريرا من القيود والمعوقات التنظيمية والتشريعية المعرقلة لحركة رؤوس الأموال.

حيث تقر النظرية الكلاسيكية الجديدة أن هناك العديد من القنوات التي يؤثر من خلالها التحرير المالي على النمو. وفي هذا الإطار أكد ( Bekaert and Harvey, 2000) بأن حرية حركة رؤوس الأموال تسمح بتنويع مخاطر الاستثمار وبالتالي تخفيض تكلفة الحصول على رأس المال. أما (Henry, 2000) فقد بين بان تكلفة رأس المال تتناقص مع تحرير أسواق البورصة المحلية. وهي خطوة من شأنها تمكين المستثمرين في الدول الفقيرة من رؤوس الأموال والاستفادة من فرص تمويل استثماراتهم بأقل التكاليف، وبالتالي التأثير إيجابا وبصورة مباشرة على معدلات النمو الاقتصادي بهذه الدول.[2]

ويصر (Cooper, 1999) على أن تدفقات رؤوس الأموال المتجهة من دول الشمال إلى دول الجنوب تسمح للبلدان المتطورة والنامية على حد سواء بتحقيق مكاسب هامة في جانب تعظيم عوائد الاستثمارات بالنسبة للدول المتطورة، ورفع مستويات الاستثمار بنوعيه المباشر وغير المباشر بالدول النامية،[3] إلى جانب التأثير على منحنيات الاستهلاك بهذه الدول بجعلها أكثر مرونة وأقل تذبذبا، ما يتيح إمكانية تسريع معدلات النمو ورفع مستويات الرفاهية الاقتصادية لأفراد المجتمع.

---

[2] Elkadhi, "Libéralisation des Mouvements de Capitaux, Nabil Maalel, Zouhair– Mésalignement du Taux de Change et Croissance Economique," Contribution au Colloque EMMA- Madrid, p. 14.

[3] Aloui, "La Libéralisation Financière, Ousama Ben Salha, Tarek Bouazizi, Chaker– Crises Bancaires et Croissance Economique: Cas des Pays du Sud de la Méditerranée," Document de Travail présenté au Colloque International Intitulé: Rabat, Maroc 17 et 18 Octobre 2008, p. 6. Ouverture et Emergence en Méditerranée,

ومن ناحية أخرى، يرى كل من (Obstfeld&Krugman, 1998 ) بأن تنويع المحفظة الاستثمارية بالأصول المتداولة في الأسواق الدولية تمكن المستثمر من مضاعفة فرص الربح قياسا بما توفره السوق المحلية. كما أن إتاحة الفرصة للمستثمرين الأجانب والمحليين للنفاذ إلى أسواق رؤوس الأموال الدولية من خلال تحرير حساب رأس المال يمهد السبيل لفصل الرابطة الموجودة بين الادخار والاستثمار المحليين،[4] بحيث يصبح الاستثمار المحلي قادر على تدبر السيولة (رؤوس الأموال) بنوعيات مختلفة من الأسواق الدولية في حالة عدم كفاية الادخار المحلي، أو في حالة ارتفاع تكلفة الحصول عليه.

وفي هذا الشأن يؤكد (Lucas, 1990) على أن حركية التدفقات الرأسمالية بين دولتين ترفع مستوى الإنتاجية فيهما عبر التأثير إيجابا على إنتاجية عوامل الإنتاج (رأس المال والعمل) ودرجة التنافسية بين المشاريع، شريطة أن يتبع ذلك بـالتعديل الدوري للسياسات الاقتصادية الكلية للدولة، وبتطور تركيبة هذه التدفقات.[5]

بالإضافة إلى ما سبق، يشير (Goldsmith, King &Levine, 1993)إلى أن التحرير المالي يمارس تأثيرا إيجابيا على النمو الاقتصادي من خلال تنشيط القطاع المالي للبلد. فتوطين البنوك الأجنبية، وبخاصة الآتية من الاقتصاديات المتطورة، في الأجهزة المصرفية للبلدان النامية وتكثيف وتيرة المنافسة بينها سيعمل على تطوير القطاعات المالية المحلية بتوسيع حجمها، وتحرير معدلات الفائدة من التوجيه الحكومي، بشكل يسرع من معدلات النمو الاقتصادي بهذه البلدان. وعلى صعيد آخر، أثبت (Wang, 1980 ) أهمية الرأسمال البشري المؤهل والتحويل التكنولوجي في

[4] Maalel, Elkadhi, Op. cit., p. 14.
[5] Maalel, Elkadhi, Op. cit., p. 18.

التنمية الاقتصادية من خلال حركات رؤوس الأموال الدولية.[6] وقد أكد هذه النتيجة في وقت سابق (Findly, 1978) الذي أظهر من خلال نموذج كلاسيكي مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في نقل التقدم التقني المطور والمعدل في الدول المتطورة وتوطينه في الدول المضيفة. هذا بالإضافة إلى دوره البارز في تحسين بيئة الأعمال الإدارية بالدول النامية، من خلال تمكينها من حيازة الطرق والمناهج المعاصرة في إدارة الأعمال.[7]

وفي هذا الصدد، يستطيع البلد المضيف حيازة التكنولوجيا عن طريق ثلاث خيارات، وهي إما باستيراد المنتجات الحديثة، أو بالحصول على تراخيص الإنتاج للمنتجات الجديدة والمطورة، أو بجذب الشركات العالمية إلى السوق المحلية لإنشاء المشاريع عالية التقنية وذات التأثيرات الفعالة على القطاعات الاقتصادية الوطنية. وترتكز عملية نقل التكنولوجيا على أربع قنوات هي:[8]

– الروابط العمودية: وفيها تقوم الشركات المتعددة الجنسيات بنقل التكنولوجيا للشركة التي تمولها بالسلع الوسيطة، أو للشركة التي تشتري منتجاتها الخاصة؛

– الروابط الأفقية: من خلالها يمكن للشركات المحلية التي تعمل في قطاع واحد أن تتبنى تقليد التكنولوجيا الخاصة بالشركة الأجنبية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للشركات المحلية تحسين التكنولوجيا الخاصة بمنتجاتها من جراء المنافسة الحادة من طرف الشركات الأجنبية؛

---

6– OusamaBenSalha, Tarek Bouazizi, ChakerAloui, Op. cit.,p. 7.

7– Ewe – Ghee Lim, "Determinants of and the Relation between, Foreign Direct Investment and Growth: A Summary of the Recent Literature," IMF Working Paper, WP/01/175 (November 2001), p. 3.

8– OCDE, L'Investissement Direct Etranger au Service du Développement Optimiser les Avantages Minimiser les Coûts, Rapport, (Paris: OCDE, 2002.), p p.119-122.

– اليد العاملة المؤهلة: قد يتم نقل التكنولوجيا من طرف العمال والمسيرين الذين تم تكوينهم في فروع الشركات المتعددة الجنسيات. وتساعد الشركات التابعة في رفع مستويات المهارة لليد العاملة في باقي القطاعات الاقتصادية.

وغالبا ما يكون القسم الأكبر من التكنولوجيا رأس مالا بشريا، ومن ثم يعتبر نقلا مباشرا للمعرفة من الدولة الأم إلى الدولة المضيفة. ففي مجال نقل المهارات الإدارية، وجد كاتز أن غالبية مديري الشركات المملوكة محليا في أمريكا الجنوبية كانت لهم علاقات سابقة مع الشركات التابعة محليا.[9]

–تدويل أنشطة البحث والتطوير: تساهم أنشطة البحث والتطوير الخاصة بالشركات المتعددة الجنسيات المستوطنة في الخارج على خلق معارف جديدة على المستوى المحلي.[10]

في المقابل، هناك جناح ضم نخبة من الباحثين المعارضين والمشككين في الأدوار الايجابية للتحرير المالي. من هؤلاء الباحثين (Rodrik, 1998 ;Bhagwati, 1998 ) اللذان نفيا صحة ما يتداول من دلائل على المساهمة الفعالة للانفتاح على التدفقات الرأسمالية الدولية في تحسين معدل العائد على رأس المال على نحو خاص، والنمو الاقتصادي على نحو عام. وقد استشهد (Bhagwati)على ذلك بالاقتصاد الصيني الذي حقق أداء اقتصاديا (نموا عاليا) دون أن يشهد حساب رأسماله تحريرا قياسا بدول الجوار.[11]

[9]– المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية (الكويت: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 1997)، ص.46.

[10]– تشير الإحصائيات أن النفقات الإجمالية للبحث والتطوير في الدول النامية تبلغ نحو 6% من ناتجها المحلي الخام، وتستحوذ أربعة دول فقط على 77% من تلك النسبة (البرازيل، والمكسيك، والسنغابو، وتايوان).

[11]– Maalel, Elkadhi, Op. Cit., pp. 18 – 19.

على ضوء التحليل النظري السابق، يمكن ملاحظة أن التأثرات الايجابية للتحرير المالي على النمو الاقتصادي كثيرة ومحددة بشكل واضح في الأدبيات الاقتصادية. غير أن الأبحاث التطبيقية التي اختبرت العلاقة السببية بين المتغيرين قد جاءت نتائجها متعارضة ومتناقضة في بعض الأحيان. ففي دراسة تطبيقية، أثبت كل من (Roubini& Sala-I-Martin, 1992) أن الاقتصاد المتحرر من القيود يتطور بسرعة مقارنة بالاقتصاد الذي يسوده الكبح المالي. وطبقا لذلك، فقد أكدا أن النمو الضعيف الذي بلغته دول أمريكا اللاتينية بالنسبة لبقية دول العالم خلال الفترة 1960 – 1985 راجع أساسا إلى سياسات الكبح المالي المطبقة بهذه الدول. وقد بات الكبح المالي مسئولا عن تباطؤ معدل نمو الناتج المحلي الخام الفردي بنحو 1%سنويا.[12]

وفي دراسة تطبيقية أخرى اشتملت على عينة من 61 بلدا، باستخدام مؤشر Share المستخلص من التقرير السنوي حول الأنظمة وقيود الصرف خلال الفترة 1966 – 1989، لم يتوصل (Grilli&Milesi – Farretti, 1995 ) إلى أية نتائج تؤكد صحة فرضية التأثير الايجابي لتحرير حساب الرأسمال على النمو. غير أن ( Quinn, 1997) اعترض على هذه النتيجة من خلال دراسة له ضمت عينة من 58 دولة بين العام 1960 و1989، تميزت باستخدام مؤشر جديد للتعبير عن درجة الانفتاح المالي عرف بمؤشر Quinn.

على النقيض من ذلك، لم يلاحظ (Rodrik, 1998 ) من خلال دراسة لعينة متكونة من 100دولة متطورة ونامية أي أثر مهم للانتقال الحر للتدفقات الرأسمالية على تغير مستوى الدخل الحقيقي للفرد للفترة 1975– 1989. أما دراسة (Kalemli- Sebnem Ozcan, 2002) فقد ناقشت مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو من

[12]– Ben Salha, Bouazizi, Aloui, Op. cit., p. 6.

خلال قناة الأسواق المالية والنظام المالي الكفء. وقد تبين من التحليل الإحصائي باستخدام بيانات مقطعية للفترة 1975 – 1995أن الاستثمار أدى دورا متباينا بين الدول في حفز النمو الاقتصادي. إذ اتضح استفادة الدول التي تملك أسواق مالية متطورة جدا من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر فيما يتعلق بالنمو.[13]

على صعيد آخر، اهتم (Bekaert, Harvey &Lundblad, 2003 ) بدراسة مدى تأثير تحرير أسواق البورصة على النمو الاقتصادي. وقد لا حظ هؤلاء الباحثون من خلال تطبيقهم لطريقة المتوسطات المتحركة على البيانات المقطعية لعينة ضمت 95 دولة متطورة ونامية أن تحرير الأسواق البورصية ساهم في رفع النمو السنوي للناتج المحلي الخام الفردي بنحو 1 % في الدول التي كان لها مستوى تعليم عالي.

من جهته، بحث ((Hisarciklilar and al,2006) الآثار التي تحدثها تدفقات رؤوس الأموال على النمو الاقتصادي لعينة من دول الضفة الجنوبية للبحر المتوسط (الجزائر، قبرص، إسرائيل، مصر المغرب، تونس، سوريا، تركيا والأردن) للفترة 1970 – 2003، مستخدما اختبارات جذر الوحدة ومنهجية التكامل المشترك بين تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة ونمو الناتج المحلي الخام للدول المعنية. وتبين من اختبارات المدى الطويل عدم وجود علاقة مهمة ذات دلالة إحصائية بين تلك التدفقات والنمو الاقتصادي في أغلبية الدول المدروسة. وفي السياق ذاته، درس (Laureti&Postiglione, 2006) أوضاع عينة مكونة من 11 دولة على جنوب المتوسط خلال الفترة 1990 – 2000. وباستعمالهما للبيانات المقطعية، لم يتمكن

[13] – Sebnem Kalemli-Ozcan and al., "FDI and Economic Growth: the Role of Local Financial Markets," Working Paper, Department of Economics, University of Houston (April 2002), p.1.

هذان الباحثان من التأكيد بقوة على تأثيرات التدفقات الرأسمالية على النمو. فلاستثمارات الأجنبية المباشرة التي يفترض أن تكون محرك ومحفز الإنتاجية في الدول النامية لم يكن لها تأثير معنوي مهم على النمو الاقتصادي بدول المتوسط المدروسة.

وبينما تشير الشواهد التطبيقية إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر إيجابا على زيادة الدخول، وعلى إنتاجية العوامل في الدول المضيفة، انطلاقا من دراسة اقتصادية قام بها Mello De، على 16 بلدا عضوا في OCDE و17 بلدا غير عضو في OCDE (أغلبها دول آسيوية)، توصل كل من Levin و Corkovic في دراسة أجريت على 72 دولة في الفترة 1960-1995 إلى أن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو تبقى ضعيفة، ما يعني أنه لا يوجد تأثير فعال للاستثمار الأجنبي المباشر على نمو الإنتاجية. [14]فمن الناحية الإحصائية تبرز نتائج تراكم رأس المال هامة وإيجابية، غير أن العلاقة تبقى غير متينة.

**2.الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي**:

لا يعتبر تحرير التجارة هدفا بحد ذاته وإنما هو آلية لتحقيق وتعجيل النمو الاقتصادي من خلال زيادة مساهمة القطر المعني في التجارة الدولية وكذلك في استيعاب الاستثمار المحلي والخارجي مما يزيد من خلق فرص عمل جديدة وزيادة الإنتاج وتنوعه.

ويمكن أن يكون تحرير التجارة الخارجية قاطرة للنمو الاقتصادي من خلال توجيه سياسة الإنتاج لأغراض زيادة التصدير وفتح الأسواق المحلية أمام المنافسة الأجنبية لأغراض منع التشوهات التي تترتب عن إجراءات الحماية الجمركية على العملية

14- OCDE, Op.Cit, p.84.

الإنتاجية وحتى يسمح لقوى السوق بالإبقاء على الصناعات القادرة على المنافسة فقط والقائمة على أساس تجميع أفضل لعوامل الإنتاج وليس على أسس حمائية مصطنعة.[15]

وقد كان لنظرية النمو الداخلي الدور الكبير في دراسة العلاقة الإيجابية بين التجارة الدولية والنمو الاقتصادي طويل الأجل وهذا من خلال:[16]

– استيعاب الدول النامية للتكنولوجيا المتطورة في الدول المتقدمة بمعدل أسرع.

– زيادة المنافع المتدفقة من الأبحاث والتطوير وتحقيق اقتصاديات الحجم في الإنتاج.

– تقليل تشوهات الأسعار يقود إلى كفاءة أكبر لاستخدام الموارد المحلية في القطاعات الاقتصادية.

– تحقيق تخصيص أكبر وكفاءة أكبر في إنتاج المدخلات الوسيطة وتقديم منتجات وخدمات جديدة.

ويمكن دراسة العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي من خلال المكاسب التجارية التي تحصل عليها الدولة من تجارتها الخارجية. وتتلخص هذه المكاسب التجارية في الآتي:[17]

---

[15]–عابد بن عابد العبدلي، "تقدير أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية،" دراسة تحليلية وقياسية، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، السنة التاسعة، عدد 27 (2005)، ص.ص. 9 – 10 .

[16]–خالد محمد السواعي، التجارة الدولية: النظرية وتطبيقاتها (الأردن: عالم الكتاب الحديث، 2010)، ص. 267.

[17] – ذكاء الخالدي، " تسهيل التجارة من منظور تنموي: تحديات النمو الاقتصادي،" ورقة مقدمة إلى اجتماع الخبراء حول « تسهيل التجارة والنقل في منطقة الاسكوا»، بيت الأمم المتحدة، بيروت (1 – 2 مارس 2011) ، ص. 9.

**أ-مكاسب ساكنة أو صافية:**

تتخصص كل دولة في إنتاج السلع التي تتميز فيها بأفضلية نسبية (أي تنتجها بتكلفة أقل). وتجني الدول المكاسب من خلال تبادل فائض الإنتاج من السلع عن الطلب المحلي عليها بشرط أن يكون معدل التبادل الدولي للسلعتين ضمن نطاق معدل التبادل المحلي لهما. ونتيجة لتقسيم العمل فإن الإنتاج يزداد وبالتالي زيادة المستوى المعيشي للأفراد أو ما يعرف بالرفاهية الاقتصادية للأفراد والمجتمع ككل.

**ب-مكاسب حركية:**

تتمثل هذه المكاسب في أن التجارة الخارجية للدولة تمثل وسيلة لتوسعة سوق صادراتها ومنتجات قطاعاتها التصديرية. وإذا كانت دوال إنتاجها تخضع لقانون تزايد الغلة، فإن المكاسب التجارية التي تحققها الدولة سوف تتجاوز المكاسب الساكنة. وفي هذا الإطار يؤكد J. Hicks على أنه من غير الممكن أن تناقش ظاهرة التجارة الدولية إلا إذا أخذ في الاعتبار مفهوم تزايد الغلة وذلك لوجود علاقة قوية بين التكوين الرأسمالي وتزايد الغلة. فإذا كانت دوال الإنتاج في قطاع الصادرات تخضع لقانون تزايد الغلة فإنه كلما اتسع حجم سوق الصادرات كلما زاد معدل التراكم الرأسمالي.

لكن ورغم الأثر الإيجابي المتوقع للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي فإن مكاسب الدول النامية من التجارة الخارجية تبدو أقل بكثير من الدول المتقدمة لتراجع الطلب على العرض من منتجات الدول النامية، وهذا للأسباب التالية:[18]

فمن جانب الطلب فإن:

[18] السواعي، مرجع سابق، ص.ص.261- 262.

– مرونة الطلب الدخلية في الدول المتقدمة على صادرات الدول النامية من المواد الأولية هي أقل من الواحد الصحيح، أي أن زيادة الدخل في الدول المتقدمة تزيد طلبهم على صادرات الدول النامية نسبيا بمعدل يقل عن معدل الزيادة في الدخل.

– التطور في إحلال المواد الصناعية خفض الطلب على المواد الخام.

– التقدم التكنولوجي خفض مكون المواد الخام في العديد من المنتجات.

– منتجات الخدمات تتطلب مواد خام أقل من السلع تنمو أسرع من المنتجات السلعية في الدول المتقدمة.

أما من جانب العرض، فإن أغلب الدول النامية لديها موارد طبيعية أقل بكثير – باستثناء البترول– مما كانت عليه سابقا. بالإضافة إلى أن أغلبه تتميز بكثافة سكانية كبيرة وبالتالي فإن أغلب الزيادة في إنتاج الغذاء والمواد الخام يتم امتصاصه محليا بدلا من تصديره. كما أن تدفق رأس المال الدولي على الدول النامية هو أقل مقارنة بالتدفقات المتجهة إلى الدول المتقدمة، وكذلك خروج القوى العاملة المدربة من هذه الدول أكبر مما يأتي إليها.

فقد بين (Krugman, 1987) أن فوائد التدخل وتقييد التجارة محدودة ويمكن أن تؤدي إلى نتائج سياسية غير مرغوبة بينما تبقى حرية التجارة هي السمة الأكثر ملائمة. وربط (Edwards,1993) بين النمو وتحرير التجارة في البلدان النامية وبين التحول من نظام الحماية إلى تحرير التجارة أدى إلى معدلات نمو مرتفعة في العديد منها.

وأظهرت دراسة أعدها(Levine& Rnelt,1992)عن وجود علاقة إيجابية بين النمو ونسبة الاستثمار من إجمالي الناتج المحلي وبين الاستثمار ونسبة التجارة إلى الناتج،

وأوضح أن (Bolaky&Fruend, 2006 ) ان نظام القيود التي يتبناها القطر على التجارة يمكن أن تحد من فوائد التجارة.[19]

يتضح من العرض الملخص للدراسات النظرية والتطبيقية، عدم وضوح الرؤية فيما يتصل بالعلاقة بين المتغيرين نتيجة لاختلاف أدوات القياس والمرجعيات النظرية، الأمر الذي يستوجب مزيدا من الدراسات، وهو ما تحاول هذه الدراسة التطرق له في جانبه التطبيقي.

## ثانيا: قياس أثر الانفتاح الاقتصادي على النمو للدول محل الدراسة:

1-منهج الدراسة التطبيقية: لأغراض الدراسة التطبيقية تم تحديد مايلي:

- عينة الدراسة: شملت الدراسة عينة من دول جنوب المتوسط كبيانات مقطعية (N=6) والمتمثلة في (الجزائر، مصر، المغرب، الأردن، تونس) إضافة إلى تركيا وقد تم اختيار هذه الدول نظرا لتوفر بيانات الدراسة.

- الحدود الزمنية: الفترة الزمنية من 1980إلى 2012(T=32) وبحجم عينة (N*T=192).

- أسلوب جمع البيانات: تم الحصول على بيانات الدراسة من قاعدة بيانات البنك العالمي والمتمثلة في مؤشرات التنمية العالمية( WDI, 2014).

- نموذج الدراسة: أما النموذج المستخدم في الدراسة مستمد من نموذج (2008 , Rosa Capolupo et Giuseppe) الخاص بدراسة العلاقة بين الانفتاح والنمو الاقتصادي والذي يشتمل على المتغيرات التي تعبر عن الدراسة :[20]

[19]- ورقة عمل مقدمة إلى اجتماع الخبراء حول تسهيل التجارة من منظور تنموي وتحديات النمو الاقتصادي في منطقة الاسكوا، بيروت بيت الأمم المتحدة مارس2001،ص.ص.24-25.

$$GDP = f(FDI, OPEN, M2, GDPi, HUM)$$

يمثلGDP دالة في المتغيرات المستقلة وتصبح الصيغة الرياضية للمعادلة على الشكل:

$$GDP_{it} = \alpha_0 + \alpha_1 FDI_{it} + \alpha_2 GDPi_{it} + \alpha_3 HUM_{it} + \alpha_4 M2_{it} + \alpha_5 OPEN_{it} + \varepsilon_{it}$$

– التعريف بمتغيرات النموذج: **Erreur ! Source du renvoi Erreur ! Source du renvoi introuvable.introuvable.**

GDP: النمو الاقتصادي الممثل بمعدل التغير في الناتج المحلي الخام.

FDI: حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد كنسبة من الناتج المحلي الخام.

OPEN: درجة الانفتاح التجاري) مجموع الصادرات والواردات كنسبة من الناتج المحلي الخام.)

M2: نسبة السيولة كنسبة من الناتج المحلي الخام.

IGDP: معدل النمو في الدخل الفردي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

HUM: مخزون الرأسمال البشري (يحسب بمعدل النمو في التعليم الثانوي).

D2D4,D3,D5,D6,متغيرات وهمية يساوي 1 في حالة ما يكون البلد المعني تركيا، الأردن، مصر، المغرب، تونس على التوالي و0 فيما عداه.متغير وهمي للدولة يأخذ القيمة واحد إذا كان المراد معرفة الحد الثابت للدولة المقصودة والقيمة صفر إذا كان

[20]– Rosa Capolupo and GiuseppeCeli, Openness and Economic Growth: A Comparative Study of Alternative Trading Regimes Economie Internationale, 2008/4 n° 116.p. 35.

المراد معرفة قيمة الحد الثابت لدولة أخرى. لم نرفق أي متغير وهمي بالجزائر لأنها فئة المقارنة.

– أدوات وأساليب تحليل البيانات: تمت معالجة جميع البيانات من خلال برنامج الحزمة الإحصائية Eviews في نسخته الثامنة، وقد تمثلت أدوات وأساليب تحليل المعلومات المستخدمة فيما يلي:

2– طريقة تحليل بيانات البانل (Panel Data Analysis):

لتقدير اثر الانفتاح على النمو الاقتصادي في دول جنوب المتوسط تم استخدام منهجية حزم البيانات( Data Panel)، نظرا لأهميتها الكبيرة، كونها تأخذ في الاعتبار أثر تغير الزمن وأثر التغير في المشاهدات المقطعية على حد سواء، وتصنف إلى بيانات طولية متزنة (Balanced Panel Data) و بيانات لطولية غير المتزنة(Unbalanced Panel Data) عندما تكون المشاهدات لنفس الفترات الزمنية و المشاهدات المقطعية لفترات مختلفة.

وحسب(Cheng Hsia, 2014[21] )فان تحليل بيانات البانل تتميز بكفاءة عالية وبعدد كبير من درجات الحرية، إضافة إلى تحكمها في التباين الفردي، الذي قد يظهر في حالة البيانات المقطعية أو الزمنية، والذي يؤدي إلى نتائج متحيزة، كما أن لها إمكانية أفضل لدراسة ديناميكية التعديل، التي قد تخفيها البيانات المقطعية، والربط بين سلوكيات مفردات العينة من نقطة زمنية لأخرى. وتأخذ في الاعتبار عدم التجانس حيث تساعد هذه النماذج في منع ظهور مشكلة انعدام ثبات تباين حد الخطأ الشائعة الظهور عند استخدام بيانات المقطع العرضي في تقدير النماذج القياسية لتحليل

[21]– Cheng Hsiao, Analysis of panel data the University of Cambridge. Third Edition, 2014.p.5.

السلوك عند مستوى الوحدات الفردية مع ضبط انعدام التجانس بينها، والتخفيف من مشكلة التعدد الخطي، كما تتيح هذه النماذج وصف سلوك مجموعة معينة ( الدول، الأفراد) خلال فترة زمنية معينة، مما يؤدي إلى نتائج تعبر عن معلومات خاصة بمفردات العينة سواء المقطعية أو الزمنية، تأتي نماذج البيانات الطولية في ثلاثة أشكال رئيسية.

ا-نموذج الانحدار التجميعي Pooled Regression Model (PRM):وحسب (Baltagi, 2001; Gujarati, 1999)فان الصيغة الأساسية لانحدار بيانات البانل تأخذ الشكل التالي:[22]

$$Y_{it} = \alpha_i + X'_{it}\beta + u_{it} \dots\dots\dots\dots (1)$$

$Y_{it}$ يمثل المتغير التابع، $\alpha_i$ فتمثل الأثر الفردي ويكون ثابتا عبر الزمنtوخاص بكل وحدة مقطعيةi ، $X_{it}$ مصفوفة ذات بعد$(NT \times K)$تمثل المتغيرات التفسيرية، t يمثل الزمن،i تعبر عن الوحدات المفردة البلدان،β متجه عمودي للمعلمات المراد تقديرها، $u_{it}$ يمثل الخطأ العشوائي للحدi وللفترةt، ويفترض في هذا النموذج تجانس تباينات حدود الخطأ العشوائي، بين الدول محل الدراسة مع وجود تغاير قدره صفر بين الدول ويفترض هذا النموذج أيضا ثبات الحد الثابت ومعاملات ميل كل الدول عبر الزمن.

ب-نموذج الآثار الثابتة (FixedEffects Model):في نموذج الآثار الثابتة (FEM) يتم التعامل مع الآثار المقطعية أو الزمنية كقواطع تعبر عن الاختلافات الفردية، في عينة دول جنوب المتوسط (معرفة سلوك كل دولة) أو الزمنية ( فترة الدراسة 1980-2012) من اجل احتواء العوامل و الآثار غير الملاحظة التي تؤثر على المتغير

[22]- "Mehmet MERCAN, Ismet GOCER, Sahin BULUT, Metin DAM: The Effect of "Openness on Economic Growth for BRIC-T Countries : Panel Data Analysis1 Eurasian Journal of Business and Economics 2013.P.7.

التابع سواء أكانت ذات بعد مقطعي أو زمني، لتقدير هذه الثوابت أو القواطع تستخدم متغيرات صورية (وهمية)(Pazarlioglu, 2001)Dummy Variables بعدد (n-1) وعدد (t-1) لتمثيل السنوات، ويعتمد نموذج الآثار الثابتة على افتراض أن الآثار الخاصة بالدول أو السنوات مرتبطة بالمتغيرات التفسيرية أو على الأقل بإحداها( Greene, 1997). ويطلق على نموذج الآثار الثابتة بالصيغة الموضحة أعلاه اسم نموذج المربعات الصغرى المشتملة على متغيرات وهمية اسم( Least Squares Dummy Variables (LSDV).

**Erreur ! Source du renvoi introuvable.** $Y_{it} = \alpha_i + X'_{it}\beta + \sum_{i=1}^{n} \alpha_i D_i + u_{it} \dots\dots\dots\dots (2)$

**ج- نموذج الآثار العشوائية** (RandomEffects Mode):

في نموذج الآثار العشوائية (REM) يتم التعامل مع الآثار المقطعية أو الزمنية على أنها معالم عشوائية، ويقوم هذا الافتراض على أن الآثار المقطعية والزمنية هي متغيرات عشوائية مستقلة بوسط يساوي الصفر وتباين محدد، وتضاف كمكونات عشوائية في حد الخطأ العشوائي للنموذج، ويفترض هذا النموذج عدم ارتباط الآثار العشوائية مع متغيرات النموذج التفسيرية.

$$Y_{it} = \alpha_i + \mu + v_i + X'_{it}\beta + u_{it} \dots\dots\dots\dots (3)$$

يتم اختيار النماذج الملائمة لأساليب الطولية الاختيار بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة والعشوائية عن طريق اختبار(F-test ) اختبار(Hausman Endogeneity test1978)على النحو التالي:

-اختبار F (F-test ): يتم من خلاله الاختيار بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة و التحقق من الفرضيات التالية: فرضية العدم $H_0$:نموذج الانحدار

التجميعي هو النموذج الملائم لبيانات الدراسة أي مجموع المتغيرات الوهمية يكون منعدما أما الفرضية البديلة$H_1$: نموذج الانحدار الثابت هو النموذج المناسب لبيانات الدراسة. فإذا كانت قيمةF اكبر أو مساوية للقيمة الجد ولية أو إذا كانت (قيمة p-valueاقل من أو تساوي 0.05) فان نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم لبيانات الدراسة، أما الأسلوب الثاني فيتمثل في الاختيار بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية باستخدام اختبار )(F-test :

$$F_{N-1,NT-N-K} = \frac{(R^2_{LSDV} - R^2_{Pooled})/(N-1)}{(1-R^2_{LSDV})/(NT-N-K)} \dots\dots\dots(4)$$

-اختبار (Hausman Endogeneitytest1978):

استنادا إلى فرضية العدم$H_0$:النموذج المناسب للتقدير هو نموذج الآثار العشوائية والفرض البديل$H_1$ : نموذج الانحدار الثابت هو النموذج المناسب لتقدير النموذج، إذا كانت قيمة الإحصائية اكبر من قيمة مربع كآي ( اكبر من القيمة الحرجة للإحصائية المقابلة لدرجة الحرية) فان نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم وعلى العكس من ذلك يكون النموذج الملائم هو نموذج التأثيرات العشوائية وهذه الإحصائية(H) تتبع توزيع مربع كآي (Chi-Sq)وتأخذ الصيغة التالية.

$$H = (\beta_c - \beta_e)'(V_c - V_e)^{-1}(\beta_c - \beta_e), H \sim X^2_n \dots\dots\dots\dots(5)$$

حيث تمثل متجه معاملات نموذج الانحدار بطريقةFE، ومتجه معاملات نموذج الانحدار بطريقةRE أما V فتشير إلى تباين المعاملات.

### 3ـتقدير معلمات النموذج:

الجدول رقم(1) يوضح نتائج التقدير للمعلمات عند استخدام النماذج الثلاثة بالاعتماد على النسخة الثامنة لبـرنامج Eviews ومن خلال الجدول نلاحظ أن قيم القطع (Constant) الحدود الثابتة ذات دلالة معنوية[23] وتختلف من دولة إلى أخرى ويعود سبب الاختلاف إلى خصوصية كل دولة فمثلا قيمة الحد الثابت للجزائر بلغ 0.85 أما الأردن فيساوي0.20.

**الجدول رقم(1): معلمات نموذج الدراسة المقدرة باستخدام النماذج الثلاثة**

| المتغيرات التوضيحية والصورية | نموذجالانحدار التجميعي | نموذجالتأثيراتالثابتة | نموذجالتأثيراتالعشوائية |
|---|---|---|---|
| CONSTالقاطع | 0.823322** (0.0000) | 0.852737** (0.0000) | 0.736410** (0.0000) |
| InFDI | -0.008829 (0.4882) | -0.024395** (0.0419) | -0.010517 (0.3202) |
| InGDPI | 0.461800** (0.0000) | 0.433347** (0.0000) | 0.445893** (0.0000) |
| InHUM | -0.130668** (0.0084) | -0.263815** (0.0002) | -0.097889** (0.0438) |
| InM2 | 0.032133 (0.4067) | -0.040740 (0.6175) | 0.066398 (0.0963) |
| InOPEN | -0.087301** (0.0247) | 0.131388** (0.0401) | -0.102633** (0.0015) |
| D2 | | -0.004020 | |
| D3 | | 0.208527 | |
| D4 | | 0.000417 | |
| D5 | | -0.055504 | |
| D6 | | -0.083170 | |
| R2 | 0.863567 | 0.886357 | 0.823141 |
| F | 159.5066 (0.000000) | 94.37386 (0.000000) | 117.2862 (0.000000) |

[23]تمثل(*) معنوية المعلمة عند 1%، أما (**) معنوية المعلمة عند 5%، والرمز(***) معنوية المعلمة عند 10%.

| | | | |
|---|---|---|---|
| DW | 1.228959 | 1.657079 | 1.311823 |

**المصدر:أعد بالاعتماد على مخرجات (** )EVIEWS) معنوية المعلمةعند 5%.**

بعد تقدير النماذج الثلاثة للنموذج المدروس سوف ننتقل إلى استخدام أساليب الاختبار بين هذه النماذج من خلال اختبار F المقيد.

اختبار)(FF-test ) :يتم من خلاله الاختيار بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة و التحقق من الفرضيات التالية: فرضية العدم $H_0$: نموذج الانحدار التجميعي هو النموذج الملائم لبيانات الدراسة أي مجموع المتغيرات الوهمية يكون منعدما أما الفرضية البديلة$H_1$: نموذج الانحدار الثابت هو النموذج المناسب لبيانات الدراسة. فإذا كانت قيمةF اكبر أو مساوية للقيمة الجد ولية أو إذا كانت (قيمة p-valueاقل من أو تساوي 0.05) فان نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم لبيانات الدراسة، أما الأسلوب الثاني فيتمثل في الاختيار بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية باستخدام اختبارF المقيد وHausman كما هو موضح في الجدول التالي:

**الجدول رقم(2):اختبارF المقيد وHausman**

| نوع الاختبار | قيمة الاختبار | P-VALUE |
|---|---|---|
| اختبارF المقيد | 13.46177=F | 0.0000( **) |
| اختبار ( Hausman) | 67.308873=Chi-Sq | 0.0000 (**) |

**المصدر:أعد بالاعتماد على مخرجات (** )(EVIEWS) معنوية الاختبار عند 0.05.**

من خلال الجدول نلاحظ أن النموذج الملائم لتقدير البيانات المدروسة هو نموذج التأثيرات الثابتة من خلال رفض فرض العدم الممثل بتجانس قواطع الدول الخاص بالنموذج التجميعي نتيجة معنوية اختبارF وأيضا معنوية اختبارHausman والذي يعني رفض فرضية العدم اختيار نموذج الآثار العشوائية وقبول الفرض البديل نموذج التأثيرات الثابتة في ضوء نتائج تقدير نموذج التأثيرات الثابتة نلاحظ معنوية مؤشرات الانفتاح الاقتصادي سواء منها المالية أو التجارية حيث يؤدي زيادة متغير الانفتاح بدرجة واحدة تؤدي إلى زيادة النمو ب13 بالمائة أما معلمة الاستثمار الجانبي المباشر فله إشارة سالبة عكس الإشارة المتوقعة حيث يؤدي تدفق الاستثمار الأجنبي بوحدة واحدة إلى انخفاض النمو ب 0.08%.

**4.اختبار جذر الوحدة والتكامل المشترك**:

تتمثل الخطوة الأولى بعد تحديد نوع النموذج، باختبار جذر الوحدة لبيانات البانل ولمعرفة مدى سكون متغيرات النموذج، وقدتم اختبار جذر الوحدة لبيانات البانل باستخدام:

اختبارLLC ( Levin, Lin & Chu Test,1992):

والذي يأخذ الصيغة الرياضية التالية:

$$\Delta Y_{it} = \alpha_i + \rho Y_{i,t-1} + \sum_{k=1}^{n} \varnothing_k \Delta Y_{i,t-k} + \delta_i t + \theta_t + \mu_{it} \ldots\ldots\ldots\ldots (6)$$

اختبارIPS (Im, Pesaran& Shin Test , 1997):

$$\Delta Y_{it} = \alpha_i + \rho Y_{i,t-1} + \sum_{k=1}^{n} \varnothing_k \Delta Y_{i,t-k} + \delta_i t + \mu_{it} \ldots\ldots\ldots\ldots (7)$$

بينت نتائج اختبارات الاستقرار باستخدام اختبار جذر الوحدة لـ LLC و IPS و ADF PP أن المتغيرات الاقتصادية للدراسة غير مستقرة في المستوى لكنها بالمقابل مستقرة عند الفروق الأولى وتكون متكاملة من الدرجة الأولى(1)I، وإحصائية الاختبارات معنوية عند 1%. وأن الفروق الأولى لهذه المتغيرات متكاملة من الدرجة صفر(0)I ، وبالتالي فمن الممكن أن تكون هذه المتغيرات متكاملة تكاملا مشتركا. وهذا بعدما تم تحديد فترات التباطؤ حسب القيمة الدنيا لكل من Schwarz Information Criteria (SIC).

**الجدول رقم( 3):اختبارات جذر الوحدة لفروق متغيرات البانل باستخدام اختبارات جذر وحدة البانل.**

| المتغير | Im, Pesarn& Shin Test | | Levin, Lin & Chu Test | | ADF - Fisher Chi-square | | PP-Fisher-Chi-square | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | معلمةالاختبار | القيمةالاحتمالية | معلمةالاختبار | القيمةالاحتمالية | معلمةالاختبار | القيمةالاحتمالية | معلمةالاختبار | القيمةالاحتمالية |
| □Lngdp | -18.7342 | (0.0000) | -17.8106 | (0.0000)* | 184.789 | (0.0000)* | 200.724 | (0.0000)* |
| □Lngdp | -12.0224 | (0.0000) | -12.4459 | (0.0000)* | 127.426 | (0.0000)* | 154.014 | (0.0000)* |
| □Lngdpi | -11.8445 | (0.0000) | -9.59858 | (0.0000)* | 110.953 | (0.0000)* | 165.190 | (0.0000)* |
| □Inhum | -5.90471 | (0.0000) | -5.36554 | (0.0000)* | 54.8321 | (0.0000)* | 55.3643 | (0.0000)* |
| □Inm2 | -10.2712 | (0.0000) | -10.4979 | (0.0000)* | 104.600 | (0.0000)* | 105.020 | (0.0000)* |

| | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| Inopen | -11.4300 | (0.0000) | -10.8551 | (0.0000)* | 116.013 | (0.0000)* | 145.911 | (0.0000)* |

**المصدر:أعد بالاعتماد على مخرجات( (*)-EVIEWS) معنوية الاختبار عند% 1.**

"Δ"تشير إلى الفروق الأولى للمتغيرات.

5-التكامل المشترك باستخدام اختبار (Pedronitest ,2004) واختبار (Kao, 1999):

بعد التأكد من أن كل متغير من متغيرات البانل متكامل من الدرجة الأولى(I) نتيجة معنوية الإحصائية عند 1% أي قبول الفرض البديل بسكون متغيرات البانل ، فان ذلك يقودنا في الخطوة التالية إلى التحقق من وجود تكامل مشترك بين متغيرات البانل، أي وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين النمو الاقتصادي ومؤشرات الانفتاح الاقتصادي في دول جنوب المتوسط خلال فترة الدراسة .وبتطبيق اختبار (Pedroni test ,2004) للتكامل المشتركوالذي يأخذ الشكل العام الغير مقيد الاتي:

**Erreur !** $$Y_{it} = \alpha_i + \delta_i t + \beta_{1i}x_{1i,t} + \beta_{2i}x_{2i,t} + \cdots + \beta_{Mi}x_{Mi,t} + e_{i,t} \quad \ldots\ldots\ldots(8)$$ **Source du renvoi introuvable.**

والمكون من سبعة اختبارات أساسية ،أربعة تقوم على البعد الداخلي وثلاث اختبارات على البعد البيني وتقوم على فرض العدم بعدم وجود تكامل مشترك لمجموعة المتغيرات في البانل باختبار عدم وجود تكامل مشترك على البواقي $e_{i,t}$ مقابل الفرض البديل بوجود تكامل مشترك عند مستوى المعنوية المناسب لإحصاءات البانل ولإحصاءات المجموعة تشير نتائج الاختبار في الجدول رقم (4) أن معظم إحصاءات الاختبار ذات دلالة معنوية حيث تشير إلى رفض فرض العدم، القائل بعدم وجود تكامل مشترك عند مستوى معنوية5%. ماعدا إحصائية v-stat و rho-stati وعليه يمكن قبول الفرضيتين البديلتين سواء فرضية التجانس بوجود تكامل مشترك لكل الدول أو فرضية

عدم التجانس بوجود تكامل مشترك فريد لكل دولة، وبالتالي وجود علاقة توازنية طويلة بين متغيرات الدراسة الناتج المحلي الإجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الانفتاح التجاري أي وجود درجة عالية من الحركة المشتركة بين هذه المتغيرات بحيث تظهر سلوكا متشابها.

**الجدول رقم(4)اختبار التكامل المشترك لبيانات البانل باستخدام اختبار(Pedroni,2004)**

| الاختبار | إحصائيةالاختبار | القيمةالاحتمالية |
|---|---|---|
| | Alternative hypothesis: common AR coefs. (within-dimension) | |
| Panel v-stat | 0.006644 | (0.4973) |
| Panel rho-stat | 0.220784 | (0.5874) |
| Panel pp-stat | *-3.299291 | (0.0005)* |
| Panel ADF-stat | *-3.774596 | (0.0001)* |
| | Alternative hypothesis:individual AR coefs. (between-dimension) | |
| Group rho-stat | 1.603952 | (0.9456) |
| Group pp-stat | *-2.475669 | (0.0066) |
| Group ADF-stat | *-46.86771 | (0.0000)* |

**المصدر:أعد بالاعتماد على مخرجات (EVIEWS( ** معنوية الاختبار عند 0.05.**

اختبار (Kao, 1999) للتكامل المشترك اقترح لفرضية العدم للتكامل المشترك اختبار من نوع Dickey-Fuller, Dickey-Fuller Augment test وتسند إلى الصيغة التالية:

$$\hat{\varepsilon}_{it} = \rho\hat{\varepsilon}_{it-1} + \sum_{j=1}^{p} \varphi_j \Delta\hat{\varepsilon}_{it-1} + u_{it} \dots\dots\dots\dots (9)$$

$H_0$: ρ = 1فرضية العدم والفرض البديل $H_1$: ρ ∠1

**الجدول رقم(4)اختبار التكامل المشترك لبيانات البانل باستخدام اختبار(Kao, 1999)**

| | | |
|---|---|---|
| ADF | t-Statistic | Prob. |

| | | |
|---|---|---|
| 0.0000 | -8.543769 | |
| | 0.007189 | Residual variance |
| | 0.004114 | HAC variance |

**المصدر:أعد بالاعتماد على مخرجات (EVIEWS)**

يبين الجدول رفض الفرضية العدمية بعدم وجود تكامل مشترك عند مستوى 1%، حيث أن إحصائية الاختبار ADF معنوية عند مستوى1% ، وعليه يمكن قبول الفرضية البديلة بوجود تكامل مشترك لكل الدول وبالتالي وجود علاقة توازنية طويلة بين متغيرات الدراسة الناتج المحلي الإجماليGDP الاستثمار الأجنبي المباشرFDI الانفتاح التجاريOPEN أي وجود درجة عالية من الحركة المشتركة بين هذه المتغيرات بحيث تظهر سلوكا متشابها.

6- تقدير التكامل المشترك للبانل باستعمال طريقة (FMOLS).

بعد وجود التكامل المشترك بين المتغيرات سيتم تقدير المعلمات الخاصة بالعلاقة الطويلة الأجل وتحديد المرونات الخاصة بذلك باستعمال طريقة المربعات الصغرى المعدلة بالكامل(FMOLS) والمستخدمة من طرف(2001, 2004) Pedroni من أجل السيطرة على ديناميات المدى القصير غير متجانسة وشروط الخطأ غير متجانسة .كما هو موضح في المعادلة التالية:

$$GDP = 0.060*FDI + 0.472*GDPI - 0.267*HUM - 0.056*M2 + 0.533*OPEN2 \ldots\ldots\ldots (10)$$

(0.0000) (0.0000) (0.0000) (0.5099) (0.0000)

تبين المعادلة نتائج الانحدار المصحّح كليا(FMOLS) لتفسير متغير معدّل النمو عن وجود علاقة موجبة بين الانفتاح والناتج المحلي الإجمالي، والاستثمار

الأجنبي المباشر، والدخل الفردي هذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية، وجاءت النتائج معنوية ماعدا متغير نسبة السيولة.

7-اختبار سببية(testPanel Granger).

دراسة السببية الموجودة بين المتغيرات تسمح لنا بصياغة صحيحة لأثر الانفتاح على النمو وهذا بمعرفة المتغيرات التي تساعد على تفسيرها حسب الفرضيات والنموذج التالي:

$$\Delta Y_{it} = \alpha_{1i} + \sum_{p=1}^{k} \alpha_{11ip}\, \Delta Y_{it-p} + \sum_{p=1}^{k} \alpha_{12ip}\, \Delta X_{it-p} + \emptyset_{1it}\varepsilon_{it-p} + \omega_{1it} \ldots\ldots\ldots\ldots (11)$$

$$\Delta X_{it} = \alpha_{2i} + \sum_{p=1}^{k} \alpha_{11ip}\, \Delta X_{it-p} + \sum_{p=1}^{k} \alpha_{22ip}\, \Delta Y_{2it-p} + \emptyset_{2it}\varepsilon_{it-p} + \omega_{2it} \ldots\ldots\ldots\ldots (12)$$

حيث تعبر عن الفرق الأول للمتغير، ECT = $\varepsilon_{it-p}$ معامل تصحيح الخطأ للعلاقة طويلة الأجل أما k فتمثل فترات التباطؤ والمحددة حسب معيار Information Schwarz Criteria(SIC).

الجدول رقم (6) نتائج اختبار سببية (Panel Granger)

| المتغيرات | | □InGDP | □InFDI | □InGDPI | □InHUM | □InM2 | □InOPEN | ECT t*ratio |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| □InGDP | Chi-sqProb | | 4.23 )12(0. | 0.84 )0.65( | 3.59 )0.16( | 4.7 )0.09( | 6.49 (0.03)* | -0.394217 [-2.69397] |
| □InFDI | Chi-sqProb | 966. )*4(0.0 | | 496. )*4(0.0 | 1.14 )0.56( | 1.76 )0.41( | 0.13 )93(0. | -0.825026 [4.53603] |
| □InGDPI | Chi-sqProb | 65.1 )43(0. | 3.37 )18(0. | | 9.05 )*0.01( | 6.48 )*0.03( | 4.8 )9(0.0 | -1.034800 [-2.95536] |
| □InHUM | Chi-sqProb | 12.0 )94(0. | 0.47 )79(0. | 0.74 )69(0. | | 0.89 )0.63( | 0.39 )81(0. | -0.002871 [-0.2226] |
| □InM2 | Chi-sqProb | 74.1 )42(0. | 5.47 )6(0.0 | 1.21 )54(0. | 0.94 )0.62( | | 2.10 )34(0. | 0.021989 [ 1.29711] |
| □InOPEN | Chi-sqProb | 68.0 )71(0. | 5.87 )*5(0.0 | 097 )61(0. | 5.17 )0.07( | 1.74 )41(0. | | -0.043040 [-1.18418] |

**المصدر:أعد بالاعتماد على مخرجاتEVIEWS) (- (*) معنوية الاختبار عند 0.05.**

من خلال الجدول رقم (6) نلاحظ أن هناك علاقة سببية متجهة من الاستثمار الأجنبي المباشرFDI إلى الناتج الداخلي الخامGDP والدخل الفردي علاقة عكسية متجهة من الناتج الداخلي الخام إلى الانفتاح التجاري OPEN وعلاقة متجهة من الانفتاح التجاري إلى الاستثمار الأجنبي المباشر عند مستوى 0.05. وهناك علاقة سببية متجهة من M2إلى الاستثمار الأجنبي المباشر ومن الدخل الفردي GDPI إلى رأس المال البشري HUM والكتلة النقدية.

نلاحظ من تقدير نموذج تصحيح الخطأ أن معامل سالب ومعنوي عند مستوى المعنوية($\alpha = 5\%$)، وبالتالي فنموذج تصحيح الخطأ المعادلة مقبول مما يؤكد على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل للنموذج وعلى صحة تمثيل نموذج ECM. من خلال نتائج النموذج يتضح لنا، بان السلاسل متكاملة على المدى الطويل، وذلك من خلال الإشارة السالبة لمعامل البواقي ومعنويته، ويفسر ذلك بقوة الإرجاع نحو التوازن، وأن ابتعاد الناتج المحلي عن التوازن في الأجل الطويل يصحح كل سنة وبنسب مختلفة بالنسبة لكل دولة من الدول محل الدراسة، وتعني قيمة حد الخطأ السالبة رجوع الناتج المحلي إلى القيمة التوازنية.

## الخاتمة:

تناولت هذه الدراسة موضوع الانفتاح الاقتصادي وعلاقته بالنمو، وهو موضوع يكتسي أهمية كبرى في التوجهات الاقتصادية للدول المتقدمة والنامية بما فيها دول جنوب المتوسط (الجزائر، مصر، تركيا، تونس، الأردن، المغرب)، والتي تبنت سياسات الإصلاح الاقتصادي بداية من حقبة الثمانينيات من القرن الماضي، بداعي رفع معدلات نموها الاقتصادي.

وفي هذا الإطار تم التطرق إلى أدبيات العلاقة بين الانفتاح ببعديه التجاري والمالي والنمو الاقتصادي في بعض الدراسات النظرية والتطبيقية متبوعا بمسح لأهم الخصائص الاقتصادية لدول محل الدراسة.

وبغرض تقدير أثر الانفتاح الاقتصادي على النمو بدول العينة خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى غاية 2012 تم تبني نموذج قياسي ملم بأهم المتغيرات الاقتصادية ذات الصلة بموضوع الدراسة. بالاعتماد على أسلوب تحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data) واستخدام عدة اختبارات لنمذجة العلاقة بين الانفتاح والنمو (اختبار F Hausman)، التكامل المشترك ،وتم تحديد المعلمات الخاصة بالعلاقة طويلة المدى باستخدام طريقة المربعات الصغرى المحددة كليا (FMOLS)، ونموذج تصحيح الخطأ (ECM)، وحسب النتائج المحصل عليها يمكن الإشارة إلى أنه تمت الإجابة على التساؤلات الخاصة بالدراسة:

- دلت النتائج على وجود أثر محدود للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو في دول العينة، نظرا لضعف معدلات تدفقات رأس المال الأجنبي إليها بالمقارنة بحجم تدفقات العالمية إضافة إلى التباين الموجود في استقطاب الاستثمار الأجنبي وتركزها في القطاعات الهيدروكربونية بالنسبة للجزائر وفي قطاعات ذات القدرات التكنولوجية المحدودة كالصناعات النسيجية في تونس والمغرب و الصناعات التحويلية والصيدلانية الأردن ومصر والسياحة لدول العينة وفي اغلبها قطاعات غير منشاة للقيمة المضافة، وهو ما يدعو هذه الدول لإعادة مراجعة سياساتها وتحسين مناخ الاستثمار وتبني سياسات مرنة في التعامل مع الشركاء الأجانب على غرار سياسة دعم المشاريعBOT في تركيا ورفع

أداء بعض القطاعات الحيوية بما يتماشى والتطورات اتجاه الاستثمارات الخارجية.

- وبينما كان للانفتاح التجاري أثر موجب على النمو في دول العينة و الذي يتطابق مع نظرية النمو الداخلي والفرضية الخاصة بالدراسة وهو ما يدعو هذه الدول لتدعيم القطاعات الإنتاجية ذات الميزة التنافسية مما يتيح لها كسب هوامش مناورة في الأسواق العالمية وتحسين قدراتها الإنتاجية والتنافسية والمحافظة على أسواقها التصديرية في الأسواق العالمية وتنويع اتفاقيات التجارة الحرة على غرا اتفاقية الأردن والولايات المتحدة الأمريكية سياساتها التجارية.

مما سبق، يمكن ملاحظة تباين أثر مؤشرات الانفتاح الاقتصادي على النمو في دول العينة رغم وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه و ذلك نظرا لخصوصية كل اقتصاد في التعاطي مع الانفتاح. وبشكل عام فإن هذا التباين يحيل التساؤل من جديد عن الأدوار الحقيقية للانفتاح الاقتصادي في دعم النمو وذلك بالتماشي مع استرسال الجدل في حقل النظرية الاقتصادية حول الانفتاح والنمو.

# قائمة المراجع

## المراجع العربية:


1- الخالدي ذكاء،" تسهيل التجارة من منظور تنموي: تحديات النمو الاقتصادي،" ورقة مقدمة إلى اجتماع الخبراء حول « تسهيل التجارة والنقل في منطقة الاسكوا»، بيت الأمم المتحدة، بيروت (1 – 2 مارس 2011).

2- السواعي خالد محمد، التجارة الدولية: النظرية وتطبيقاتها (الأردن: عالم الكتاب الحديث، 2010).

3- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية (الكويت: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 1997).

4- بن عابد العبدلي عابد، تقدير أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية،" دراسة تحليلية وقياسية، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، السنة التاسعة، عدد 27 (2005).

5- ورقة عمل مقدمة إلى اجتماع الخبراء حول تسهيل التجارة من منظور تنموي وتحديات النمو الاقتصادي في منطقة الاسكوا، بيروت بيت الأمم المتحدة مارس2001.

6- ورقة عمل مقدمة إلى اجتماع الخبراء حول تسهيل التجارة والنقل في منطقة الاسكوا، مدخل لتنافسية التجارة الخارجية في بلدان الاسكوا، بيروت بيت الأمم المتحدة ، بيروت،مارس2011.


## المراجع الأجنبية:


1- Ben Salha Ousama, Bouazizi Tarek, Aloui Chaker, "La Libéralisation Financière, Crises Bancaires et Croissance Economique: Cas des Pays du Sud de la Méditerranée," Document de Travail présenté au Colloque International Intitulé: Ouverture et Emergence en Méditerranée,Rabat, Maroc (17 et 18 Octobre 2008).

2- Ghee Lim– Ewe, "Determinants of and the Relation between, Foreign Direct Investment and Growth: A Summary of the Recent Literature," IMF Working Paper, WP/01/175 (November 2001).

3- Giuseppe Celi and Rosa Capolupoet, Openness and Economic Growth: A Comparative Study of AlternativeTrading Regimes Economie Internationale, 2008/4 n° 116.

4- Hsiao Cheng,Analysis of panel data the university of Cambridge.Third Edition,2014.

5- Maalel Nabil, Elkadhi Zouhair, "Libéralisation des Mouvements de Capitaux, Mésalignement du Taux de Change et Croissance Economique," Contribution au Colloque EMMA- Madrid.

6- MERCAN Mehmet, GOCER Ismet, BULUT Sahin, DAM Metin "The Effect of Openness on Economic Growth for BRIC-T Countries: Panel Data Analysis" Eurasian Journal of Business and Economics 2013.

7- OCDE, L'Investissement Direct Etranger au Service du Développement Optimiser les Avantages Minimiser les Coûts, Rapport, (Paris: OCDE, 2002.

8- Ozcan- Sebnem Kalemli and al., "FDI and Economic Growth: the Role of Local Financial Markets," Working Paper, Department of Economics, University of Houston (April 2002).